اتجاهات الصفوة السياسية نحو النظام السياسي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير
"دراسة ميدانية على عينية من أعضاء الأحزاب في مدينة القاهرة الكبرى"

أمين محمد إسماعيل

مقدمة :

لعبت الصفوة السياسية دوراً مهماً في المجتمع المصري سواء قبل ثورة ٢٥ يناير أو بعدها حيث كان لها دور كبير في تشكيل ملامح المجتمع المصري سواء في الجانب السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وكان لها دور في تشكيل النظام السياسي بمصر حيث تعتبر الصفوة مقياس نمط للعلاقات بين القوى السياسية والأفراد فكان لها دور في التحكم والنفوذ والقوة والسلطة وكانت تمثل هذه الصفوة مجموعة من التفاعلات والعلاقات المتداخلة والمتشابكة وخاصة في الظاهرة السياسية حيث يضم المجتمع العديد من المؤسسات والتنظيمات السياسية التي يمكن النظر إليها باعتبارها نظاماً له دور فعال وهام في الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والجمعيات والمؤسسات الفكرية والدينية ومؤسسات الاتصال الجماهير وغيرها لها دور في المشاركة السياسية.

أولاً : موضوع الدراسة.

إن النظم السياسية في أي مجتمع تعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، ويمتلك النظام السياسي قدراً من الشرعية إذا كان معبراً عن أغلبية القوى الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع، ويتوقف نجاحه واستمراره على مجموعة من الخصائص تتمثل في التزاماته نحو قوى المجتمع المختلفة، وقدرته على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه، وتوجيه هذه التفاعلات بما يحول دون تصادم المصالح المتعارضة للقوى الاجتماعية المختلفة أو طغيان مصالح إحداها على الأخرى مع مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والصمود أمام المطامع الخارجية الرامية إلى استغلاله أو فرض أوضاع لا تكون مقبولة من جانب القوة الحاكمة فيه[1].

أما الصفوة السياسية في مصر وكثير من دول العالم الثالث فهي تتألف عادة من عناصر مثقفة متغيرة Westernized على درجة عالية من التحضر، وذات تاريخ نضالي مشهود منذ سنوات ما قبل الاستقلال، ولذلك فإنها ما إن ولت أمور بلادها واحتلت مواقع القوة فيها، حتى غدت تناصر عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع، وبات من المتعين عليها أن ترسي قواعد ما يمكن اعتباره حداً أدنى من الاتفاق المشترك حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة(٢).

ثانياً : أهمية الدراسة.

تتولد أهمية الدراسة من المشكلة التي يتناولها البحث بالدراسة ولاشك أن مشكلة اتجاهات الصفوة السياسية نحو النظام السياسي بمصر تعد من الموضوعات التي تجد اهتماماً كبيراً من المجتمع والقوى السياسية والأحزاب والأفراد ومن خلال مراجعة الأدبيات عن موضوع اتجاهات الصفوة نحو النظام السياسي وجد أن معظم هذه الدراسات تعتبر دراسات توثيقية تاريخية والقليل منها يتعرض لظاهرة النخبة والمشاركة السياسية ولم يكن هناك أي دراسات عن الصفوة السياسية إلا بدرجة محدودة والدراسات الموجودة أغلبها عن النخبة السياسية في الماضي فإن هذه الدراسة تقدم ربطاً لمعرفة الصفوة السياسية وعلاقته بالنظام السياسي والأحزاب السياسية والممارسة السياسية ودورهم بعد الثورة واتجاهاتهم.

ثالثاً : مشكلة الدراسة.

تدخل مصر مرحلة جديدة من العمل السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أتاحت مساحة واسعة من الحرية والممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تسمح لكل أطياف المجتمع بالتعبيرعن نفسها بحرية كاملة، لصياغة الدستور الجديدة ووضع تشريعات وقوانين تحدد ملامح مستقبل مصر السياسي والاقتصادي.

كما أن تمثيل القوى السياسية المختلفة بمجلس الشعب في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وأيضاً ظهور قوة سياسية مختلفة بعد الثورة تشكل اتجاهات سياسية مختلفة من

الصفوة السياسية سوف يكون لها دور في تغيير ملامح النظام السياسي في مصر، الأمر الذي سينعكس أيضاً في تشكيل السلطة التنفيذية من رئاسة الوزراء والوزارات إلى المحافظين والمواقع القيادية الأخرى، والرئيس القادم هو الرئيس الأول بعد ترسيخ مبدأ تداول السلطة وتحديد مدة الرئاسة في فترتين، مدة كل منهما ٤ سنوات طبقاً للمادة ٢٩ من الإعلان الدستوري مع دور منتظر لرقابة برلمانية وشعبية فاعلة وحقيقية على أعمال السلطة التنفيذية بكافة مستوياتها، دراسة خصائص رموز الصفوة السياسية والاتجاهات السياسية للصفوة والنظام السياسي ودراسة المتغيرات والتحولات التي طرأت على الصفوة السياسية ومعرفة دور الرموز والقيادات السياسية التي تمثل الصفوة ودور الأحزاب السياسية ولقد ركز البحث في تحديد مشكلة الدراسة على اتجاهات الصفوة السياسية بحيث يشكل هذا التساؤل محور مشكلة الدراسة.

رابعاً : أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على اتجاهات الصفوة السياسية نحو النظام السياسي بمصر وذلك من خلال الآتي :

١) انتعرف على اتجاهات الصفوة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير.
٢) التعرف على المعوقات التي تواجه أعضاء ورموزه بعد الثورة.
٣) الكشف عن الإسهامات الفعلية التي خدمتها الثورة للنظام السياسي.
٤) الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والسياسية للصفوة السياسية بعد الثورة.

خامساً : تساؤلات الدراسة.

تتمثل تساؤلات الدراسة على الآتي :

١) ما هي اتجاهات الصفوة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير؟
٢) ما هي المعوقات التي تواجه أعضاء ورموزه بعد الثورة ؟
٣) الكشف عن الإسهامات الفعلية التي خدمتها الثورة للنظام السياسي ؟
٤) الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والسياسية للصفوة السياسية بعد الثورة.

سادساً : مفاهيم الدراسة.

١) مفهوم الاتجاهات :

يرجع مفهوم الاتجاه Attitude في الأصل إلى الكلمة اللاتينية Aptus وتعني المواءمة Aptitde وتشير إلى الاستعداد العقلي للقيام بعمل ما، وقد ظهر هذا الاستخدام عند هربرت سبنر H.Spener عندما تحدث عن الاستعداد للفعل تأثير ضروري للوصول إلى الحكم الصحيح وظل هذا الاستخدام شائعاً واتخذ مضامين عدة مثل الاستعداد العلمي والتقليدي والنظري والتطبيقي(٣).

الاتجاه هو حالة تهيؤ وتأهب عقلي وعصبي تنظمه الخبرة وتستطيع أن توجه استجابات الفرد للمواقف والمثيرات المختلفة، وهذا التهيؤ والتأهب قد يكون مؤقتاً(٤).

التعريف الإجرائي لمفهوم الاتجاهات.

من خلال ما سبق يحاول الباحث أن يضع تعريفاً إجرائياً لمفهوم الاتجاهات في الدراسة الحالية، فالاتجاهات موقف عينة الدراسة من بعض الموضوعات والأفكار والممارسات والقيم وأنماط السلوك، وهو موقف نفسي اجتماعي يتحدد بخبرات الشخص ومعرفته وحالته الوجدانية والتي تجعله يوافق تماماً أو لا يوافق تماماً أو يأتي عند منتصف الطريق بشأن ما يطرح عليه من أفكار وقضايا وقيم تحددت في ضوء البحث.

ويعتبر الاتجاه هو موقفاً فكرياً يتشكل بواسطة الظروف الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لمجموعة من الخبرات السابقة، ومن ثم يتخذه الفرد أو الجماعة.

٢) مفهوم الصفوة :

فهي كلمة مشتقة من الفعل اللاتيني Eligere ومعناه يختار وتشير كلمة صفوة Elite في استخدامها المعتاد إلى العنصر المختار من ثقافة أو جماعة أو الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً معينة، ويشير المعنى إلى أي جماعة من الناس تشغل مكاناً مرموقاً في المجتمع، واستخدام القوة والنفوذ والسلطة على الآخرين.

مفهوم الصفوة يشير إلى الفئة القليلة من البشر الذين يتحقق لهم قدرة من السيطرة والمصادر التي تستقي منها هذه الفئة قوتها وسيطرتها(٥).

التعريف الإجرائي لمفهوم الصفوة.

من خلال ما سبق يحاول الباحث أن يعرف مفهوم للصفوة السياسية للدارسة الحالية تعريفاً إجرائياً، فالصفوة السياسية : مجموعة من الأفراد يتميزون بارتفاع المستوى التعليمي أو الفكري ويقومون بدور الوسيط بين الدولة والجمهور، وهي ليست مقتصرة على طبقة أو فئة بعينها في المجتمع وإنما قد تتشعب بين أكثر من فئة من فئات المجتمع ولهم تأثير فكري وسلوكي على أفراد المجتمع.

٣) مفهوم النظام السياسي :

النظام السياسي هو نظام المعاملات التي توجد في جميع المجتمعات المستقلة، التي تقوم بمهمة التكامل والتوفيق بواسطة الإحياء المادي والمشروع على نحو أو آخر، أو حتى باستخدام التهديد، النظام السياسي هو مجموعة من العلاقات القائمة في مجتمع ما التي تنشأ أو تتصل بصنع قرارات السلطة من أجل المجتمع ككل أو باسمه[٦].

ويرى محمود عودة أن المقصود بالنظام السياسي هو دراسة ظاهرة القوة وتوزعها في المجتمع سواء كان هذا المجتمع قبيلة أو دولة قومية أو إمبراطورية أو أي نمط اجتماعي آخر، إضافة إلى العلاقات بين مثل هذه المجتمعات والحركات الاجتماعية والتنظيمات والنظم التي ترتبط بشكل مباشر بعملية تحديد هذه القوة[٧].

النظام السياسي لا يقوم على قواعد ومعايير وأفكار معينة تنبثق في الأصل عن المجتمع، ومن ثم فهي صادرة عن تطبيق أحد المذاهب السياسية التي لها السيادة في هذا المجتمع أو ذاك[٨].

التعريف الإجرائي لمفهوم النظام السياسي.

من خلال ما سبق يحاول الباحث أن يضع تعريفاً إجرائياً للنظام السياسي للدراسة الحالية فالنظام السياسي هو نسق من العمليات والتفاعلات التي تتضمن علاقات بين النخبة والطبقات الحاكمة من ناحية والمواطنين وبين فئات ومجموعات النخبة بعضها والبعض الأخر، هذه العلاقات تحدث في نطاق الجوانب القانونية والمؤسسية وتقوم النخبة الحاكمة التي تتولى مقاليد السلطة باتخاذ القرارات وتحديد السياسات ويقوم المواطنين بمهمة المشاركة السياسية.

سابعاً : الدراسات السابقة.

المحور الأول : دراسات تتعلق بالنظام السياسي والمشاركة السياسية.

١) وتأتي الدراسة الأولى دراسة زهراء شعبان بعنوان النظام السياسي والحركات السياسية في اندونيسيا وباكستان[٩].

وهذه من الدراسات الاندونيسية التي اهتمت بمعرفة العلاقة المتبادلة بين الحركات الإسلامية في كل من اندونيسيا وباكستان بالنظام السياسي ومحدودات علاقة الحركات الإسلامية بالنظام.

وتتمثل أهداف الدراسة إلى معرفة العلاقة المتبادلة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية، ومعرفة ما هي محددات علاقة الحركات الإسلامية بالنظم السياسية وما هي أسباب ومحددات قيام الحركات بصفة عامة ومن ذات قيام الحركات الإسلامية بصفة خاصة، ومعرفة الأداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهذه الحركات وما هي سياسة النظم القائمة في اندونيسيا وباكستان.

وقد استخدمت الدراسة بعض من الإجراءات المنهجية من أهمها منهج المقارنة في إجراء مقارنة بين عينة عدد ٥٠ حالة من الحركات الإسلامية في اندونيسيا وباكستان للدراسة عدد من جوانب مختلفة في إطار النشأة والفكرة والمنهج والعمل السياسي والتجنيد السياسي وأيضاً تم استخدام المنهج التجريبي في الكشف عن وقائع وخصائص خاصة بمعرفة الأداء السياسي والاجتماعي لهذه الحركات.

واستطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها : أن الحركات الإسلامية في كل من اندونيسيا وباكستان شأنها في ذلك شأن الحركات الإسلامية تعاني من أزمة ثنائية التركيبة ودخول حركات الإسلام السياسي في تخالفات سياسية بغرض تحقيق أهداف مرحلية ولجوء الحركات الإسلامية السياسية في كل من البلدين إلى تقليص مستوى المشاركة في الانتخابات وتغيير لغة الخطاب الديني والتمييز بين ما هو دعوى وما هو سياسي والقبول بفكرة المواطنة.

٢) أما الدراسة الثانية دراسة سالي محمود المرسي بعنوان الحزب الوطني الديمقراطي والنظام السياسي في مصر(١٠).

وهذه من الدراسات المصرية التي اهتمت بمشكلة البحث في دور الحزب الوطني الديمقراطي في النظام السياسي المصري وتأثير تبني الحزب مجموعة من السياسات واهتمت أهداف الدراسة بمعرفة ما هو دور الحزب الوطني الديمقراطي في النظام السياسي خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ ومعرفة التغيرات التي طرأت على بنية الحزب في هذه الفترة.

والتعرف على ماهية التغيرات التي حدثت على مستوى المؤسسة في الحزب الوطني ودور الحزب في النظام السياسي من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧م.

والتعرف على ماهية العلاقة بين الحزب الوطني والقوى السياسية في مصر ودور الحزب في حل قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي.

وقد استخدمت الدراسة بعض من الإجراءات المنهجية من أهمها المنهج التاريخي والمنهج الاقتراب المؤسسي الجديدة في فهم المؤسسة التقليدية وتحليل المضمون لبعض من الوثائق والكتب والمضبوطات.

واستطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها أن الحزب الوطني يمكن اعتباره تحالف من النخب الاقتصادية والسياسية بالدولة وله دور في إثارة بعض القضايا المتعلقة بمدى مشاركة أعضاء الحزب الوطني في رسم سياساته وبرامج الإصلاح المختلفة ويمثل جانب من جوانب القوة في النواحي الحزبية والسياسية الذي يكون لها التأثير على النظام السياسي بمصر.

٣) وتأتي الدراسة الثالثة دراسة مخلوف بشير" بعنوان الأبعاد السياسية والاجتماعية للتعديدية الحزبية في الجزائر في الفترة من (١٩٨٨-١٩٩٥م)(١١).

وتأتي الدراسة الثالثة "مخلوف بشير" بعنوان الأبعاد السياسية والاجتماعية للتعديدية الحزبية في الجزائر في الفترة من (١٩٨٨-١٩٩٥م) وهذه من الدراسات التي اهتمت بمعرفة الأبعاد والجوانب السياسية والاجتماعية للتعددية الحزبية.

وتتمثل أهداف الدراسة في معرفة الأبعاد السياسية والاجتماعية للتعددية الحزبية في الجزائر، والتعرف على بعض خصائص الحركة الاجتماعية، أثناء التعددية وطبيعة القوة الاجتماعية، وكيفية تعامل الدولة مع هذه الحركة الاجتماعية، وأيضاً معرفة معالم الخطاب الثقافي الذي طرأ مع عملية التحول الاجتماعي السياسي وانعكاساته على المجتمع الجزائري والآثار التي خلفها على النظام السياسي.

وقد استخدمت الدراسة بعض الإجراءات المنهجية من أهمها إجراء مقارنات بسيطة بين منطق النصوص الواردة لتنظيم عملية الانتقال واستخدام الأسلوب الوصفي لتحليل طبيعة النسق الاجتماعي الذي أفرز الفعل السياسي في المجتمع الجزائري وتم استخدام أداة المقابلة.

واستطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها هو أن طبيعة الحكم في الجزائر من النمط البيروقراطي- العسكري الذي لا يسمح بأي منافسة سياسية حقيقية بين نخب هذا النظام، بعد تهاوي شرعيته السياسية حيث أنه لجأ إلى استعمال التعددية السياسية كوسيلة لإعادة إنتاج الشرعية فالتعددية الحزبية كما حدثت في الجزائر أعادت إنتاج خطاب شعبوي أكثر راديكالية في فترة التقهقر الاجتماعي الاقتصادي الواضح بالإضافة إلى أنها لم تكن وسيلة إبراز لنخب جديدة هذا دليل على فشلها.

المحور الثاني : دراسات تتعلق بالصفوة وبناء القوة.

١) أما عن دراسة هند محمد الشمندي بعنوان العلاقات القرابية وأثرها في بناء القوة السياسية(١٢).

وهي من الدراسات التي تهتم بجوانب بناء القوة، وتتمثل أهداف الدراسة في معرفة تأثير العلاقات القرابية في أنماط وطبيعة المشاركة السياسية ومعرفة تأثير العلاقات القرابية في أنماط وطبيعة المشاركة السياسية ومعرفة تأثير العلاقات القرابية في الترشيح واختيار المرشحين في العمل السياسي.

وتم استخدام منهج دراسة الحالة للتعمق في دراسة تاريخ وحياة الوحدة واستخدام المنهج التبادلي للتعرف على العلاقات القرابية والبحث عن الأحداث التاريخية الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوة الاجتماعية وتم استخدام أداة المقابلة لعينة ٢٨ مفردة من أعضاء مجلس الشعب لمحافظة سوهاج وهم يمثلون التنظيمات السياسية في مجلس الشعب.

واستطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها أن العلاقات القرابية لها دور في الانضمام والانتماء إلى التنظيم السياسي في الحزب الوطني على وجه الخصوص وأن العلاقات القرابية كان لها تأثير إيجابي على المشاركة السياسية للمبحوثين ويوجد دوافع ارتباط من خلال المشاركة السياسية، ويوجد خلفية سياسية وتنشئة

سياسية للبعض، وأن نمط الأقارب يتواجد بين العينة من خلال وجود الأب أو الجد حيث يمارس العمل السياسي ومعهم بعض أقاربه.

٢) وتأتي الدراسة الثانية دراسة فتحية محمد نور إبراهيم، بعنوان الصفوة وبناء القوة في المجتمع السوداني(١٣).

واهتمت هذه الدراسة بجوانب الصفوة وبناء القوة في دولة السودان.

وتتمثل أهداف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين كلا من الصفوة الدينية السودانية وبناء القوة ومعرفة الدور الذي تلعبه الصفوة في بعض الأزمات ومعرفة دور الصفوة في تكريس بعض جوانب القيم الدينية والسياسية.

وقد استخدمت الدراسة بعض من الإجراءات المنهجية من أهمها المنهج التاريخي وقد استخدام أداة المقابلة مع ٢٣ مفردة بطريقة عشوائية من المقيمين في المجتمع السوداني.

واستطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها أن هناك دوراً سابقاً للصفوة مؤثراً في الحياة السياسية والاجتماعية وكان هناك علاقة مع النظام السياسي والاجتماعي وكان للصفوة دوراً بارزاً في الحياة السياسية والاجتماعية ومشاركة في الأنشطة السياسية ووجود علاقة تاريخية بين النظام السياسي والبناء الاجتماعي للمجتمع السوداني.

المحور الثالث : دراسات تتعلق بالنخبة السياسية والسلطة والوعي السياسي.

١) تأتي الدراسة الأولى دراسة علي سالم الحبوري، بعنوان إشكالية تداول السلطة في المغرب(١٤).

وهذه من الدراسات التي اهتمت بعملية تداول السلطة في دولة المغرب.

وتتمثل أهداف الدراسة في التعرف على أن التعددية الحزبية وكل جوانب المظاهر المختلفة للديمقراطية في مملكة المغرب تؤدي إلى عملية التحول الديمقراطي بما يتيح الانتقال الديمقراطي للسلطة بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات وهي أن تتداول السلطة في المغرب قائمة على الانتخابات في ظل وجود تعددية حزبية أم يجري بصورة توافقية بعيدة عن الدستور.

وقد استخدمت الدراسة بعض من الإجراءات المنهجية من أهمها منهج تحليل النظم السياسية باعتبار أن العملية السياسية تقوم على وجود نظام تحيط به بنية داخلية وخارجية وتم استخدام المنهج التاريخي لتوضيح جوانب التعددية الحزبية وتداول السلطة في المغرب.

واستطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها أن عملية تداول السلطة بالمغرب مقيدة بنصوص الدستور، وأن واقع الممارسة السياسية محدود وأن الدستور مرتبط ببعض النصوص التي منها أن الملك هو الذي يقوم بتعيين الوزراء وأن الواقع السياسي بالمغرب يعاني من هيمنة الأجهزة الإدارية والأمنية على النظام السياسي وأن هناك تلاعب مستمر بنتائج الانتخابات.

٢) أما الدراسة الثانية دراسة خالد عزت حسين، بعنوان التعددية الحزبية والوعي السياسي لدى الشباب في مصر(١٥).

وهذه من الدراسات التي اهتمت بجوانب الوعي السياسي وتتمثل أهداف الدراسة في معرفة أن هناك علاقة بين التعددية الحزبية واتجاه الشباب نحو الاستعداد للمشاركة السياسية، وهل أن هناك علاقة بين التعددية الحزبية والشعور بالعزلة السياسية لدى الشباب.

وقد استخدمت الدراسة بعض من الإجراءات المنهجية منها المسح الاجتماعي لتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي والمسح الاجتماعي بطريقة العينة حيث يكشف المسح الاجتماعي بالعينة عن الخصائص الديموجرافية والآراء والاتجاهات السائدة لدى أفراد المجتمع، وتم استخدام ٣٣٤ مفردة لعينة من المرحلة العملية من ٢٠: ٣٥ عاماً للمقارنة بين المنتمين والغير منتمين وتم استخدام الأسلوب التاريخي للوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة لمعرفة نشأة الحياة البرلمانية في مصر.

وتم استخدام الأسلوب المقارن للكشف عن وجود مؤشرات للوعي السياسي لدى الشباب من خلال المقارنة بين المنتمين والغير منتمين للأحزاب السياسية.

واستطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها أن هناك الأسباب التي من أجلها أدت إلى اشتراك المنتظمين إلى الأحزاب السياسية في الميول السياسية لدى الشباب ولتنمية القدرة على الحوار والتعبير والتعرف على مجريات الأمور

والأحداث وأن الإعلام له دور في انضمام الأفراد للأحزاب السياسية ووجود علاقة بين الحالة التعليمية وامتلاك المبحوثين لبطاقات انتخابية.

ثامناً : التوجه النظري.

١) ماركس "Marx" والصفوة السياسية :

يمكن استخلاص أهم آراء ماركس في قضية الصفوة السياسية من خلال أفكار هذه الديمقراطية في إطار نظريته حول المادية التاريخية وهي الذي تتميز أيضاً بقدرتها على تناول البنية الاقتصادية من منظور شامل لا يغفل العناصر الفرعية الفاعلة، وتبرز الماركسية كمثال على محورية التحليل الاقتصادي- الاجتماعي في دراسة الظاهرة الاجتماعية ورصد التحولات المجتمعية، وقد مكنت هذه المبادئ ماركس من تحديد نمط الإنتاج كمحدد رئيسي لتكون البنية الاجتماعية والصراع والتكوين الطبقي والأيديولوجيا(١٦).

وقد أدى التحليل الاقتصادي- الاجتماعي إلى دفع ماركس لعدم تفتيت الظاهرة الاجتماعية فهو عندما يتناول البنية السياسية يحدد موقعها من الشروط الاقتصادية- الاجتماعية المحددة لنموها، وينجح ماركس في تحقيق معادلة مهمة عندما يربط التحليل الاقتصادي- الاجتماعي بالتاريخ، ففي كتابه "فقر الفلسفة" يؤكد على أهمية القوانين التاريخية حيث لم يعد هناك غير التاريخ وليس ثمة شيء آخر(١٧).

٢) ميشيلز "Michels" والصفوة السياسية :

وأكد "ميشلز" صدق نظرية ميكيافيللي فيما يتعلق بسيادة الصفوة، وقد ركز تحليله حول العمليات السياسية داخل التنظيمات الكبرى، وانتهى إلى أن الديمقراطية تحمل بين جوانبها الأوليجاركية، وكانت هذه القضية الأساسية التي طورها ميشلز في مؤلفه الأحزاب السياسي، حيث درس البناء الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني، الذي يفترض أن يكون تنظيمه قائماً على أسس ديمقراطية أكثر من أي تنظيم آخر، وانتهى ميشلز إلى نتيجة مؤداها أن النظام المتبع في هذا الحزب يتسم بالأوليجاركية وأن الديمقراطية شعار لا وجود له واقعياً ويتردد فقط في القواعد واللوائح التنظيمية المدونة، وأن التنظيمات الكبرى التي تعتمد على البيروقراطية لا تتيح فرصة تحقيق الديمقراطية الداخلية،

فالتنظيمات الكبرى الحديثة سواء كانت أحزاباً سياسية أو نقابات أو غير ذلك، فإنها تكشف عن اتجاه أوليجاركي واضح(١٨).

ويرى باريتو أن ممارسة القلة للقوة عامل دائم في أي نظام اجتماعي ويتغير تكوين طابع الأقليات الحاكمة أو الصفوات بأن تحل الصفوات محل صفوات أخرى إلا انه تبقى هناك وعلى الدوام أقلية تستحوذ على المراكز السياسية في المجتمع، وتخصص لنفسها نصيباً من الدخل القومي وأنه من غير الممكن لأي جماعة أن تعمل دون أن يكون على رأسها طبقة مسيطرة غير أن هذه الطبقات المسيطرة سرعان ما تتفكك(١٩).

٣) موسكا "Moska" ونظرية الصفوة :

قدمت نظرية الصفوة إسهامات واضحة حول قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية، فلقد حاول موسكا توضيح النظرية الماركسية من خلال التسليم بضرورة وجود طبقة أو صفوة حاكمة، ليس بالضرورة وجودها يرجع لتفوق أو سيطرة اقتصادية وإنما يرجع إلى صفاتهم الشخصية وقيمهم الاجتماعية، وأن التغير الاجتماعي والتحول السياسي يحدثان من خلال مفهوم دور الصفوة(٢٠).

تاسعاً : الإجراءات المنهجية.

إن مجتمع الدراسة هو مجموع وحدات البحث التي تريد الحصول على بيانات منها، ويشمل مجتمع الدراسة الحدود الإدارية للمدينة أو المحافظة أو الإقليم والمجال الجغرافي حيث يتم إجراء البحث على عينة من الصفوة السياسية في القاهرة الكبرى وينقسم مجتمع الدراسة إلى :

المجال البشري :

ويلجأ فيها الباحث إلى دراسة عدد ٣٠ مبحوث من الصفوة السياسية الموجودة داخل الأحزاب السياسية وخارجها، على أن يكون ٥ مبحوثين من حزب الحرية والعدالة و٥ أعضاء من حزب النور السلفي و٤ أعضاء من الحزب الناصري ذات توجهاً اشتراكياً، و١١ عضواً من أحزاب ليبرالية مختلفة.

حالات الدراسة :

ويقصد به الحالات التي تم عليهم تطبيق الدراسة الميدانية وقد قام الباحث باختيار عينة من المشتركين من رجال الصفوة ذكوراً بطريقة عمدية أو مقصودة وذلك لتطبيق الدراسة وكان عدد الذين طبق عليهم دليل المقابلة المتعمقة (٣٠) حالة من الذكور من فئات العمرية المختلفة، ولعدد (١٣) حزب وهم حزب الحرية والعدالة وحزب النور وحزب الأحرار وحزب الوفد ومصر العربي الاشتراكي وحزب الجبهة وحزب الأمة وحزب المصريين الأحرار وحزب الوفاق القومي وحزب مصرنا وحزب الشعب والجمهوري الحر والحزب الوطني الديمقراطي المنحل.

كيفية اختيار حالات الدراسة :

تم اختيار حالات الدراسة من بعض الأحزاب السياسية المختلفة حيث ارتكزت الدراسة الحالية على المصادر البشرية بوصفهم مصادر لجمع البيانات وأكد الباحث عند اختيار العينة أن تكون مرتبطة بالعمل السياسي وذلك لعدت اعتبارات أهمها أن هذه العينة تكون على قدر كبير من التعليم والوعي السياسي والاجتماعي ومن ثم تكون الأكثر قدرة على بلورة العديد من القضايا الخاصة بالأحزاب والمشاركة السياسية للأعضاء.

عاشراً : أدوات جمع البيانات.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المقابلة المتعمقة حيث تم عمل دليل المقابلة المتعمقة كأداة لأنها تتيح للباحث الاحتكاك المباشر مع أفراد العينة وهذا ما يخلق ثقة متبادلة تساعد الباحث على التوسع في الحديث مع الرموز والصفوة السياسية.

١) أسلوب تحليل معالجة البيانات :

تباين أسلوب عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية من دراسة لأخرى وفقاً لطبيعة الدراسة والهدف منها والمنطق النظري لها والإطار المنهجي الموجه لها وإذا كانت الدراسة الحالية تهدف إلى التعرف على اتجاهات الصفوة السياسية نحو النظام السياسي بمصر فإن الأمر يتطلب التحليل الكيفي.

٢) التحليل الكيفي :

اعتمد الباحث على أسلوب التحلي السوسيولوجي الكيفي للمعطيات الميدانية من خلال تحليل آراء عينة الدراسة عن طريق المقابلة المتعمقة وقام الباحث باتباع مجموعة من إجراءات التحليل والتفسير حيث تم تحديد المحاور الخاصة بدليل المقابلة المتعمقة مسبقاً وكانت الأسئلة تطرح بقدر الإمكان لتترك فرصة للمبحوثين لاستغراق وقت بصورة أكثر عمقاً مما يؤدي إلى خلق ثقة متبادلة بين الباحث والمبحوث، وكان يتم تسجيل استجابة المبحوثين أثناء المقابلة بصورة يدوية.

الحادي عشر : النتائج العامة.

النتائج العامة :

كما تبين من نتائج الدراسة أن التجربة السياسية التي حدثت بمصر بعد ثورة يناير كان لها تأثير سلبي وإيجابي وتمثلت الإيجابيات في أنه حدث حراك سياسي صعود طبقات واختفاء طبقات أخرى وإزاحة طبقة حكام من المشهد السياسية ووجود وعي وفكر وإرادة لدى الشعب ومساحة من الديمقراطية ظهرت في بداية التعبير عن الآراء وحريات الإعلام وظهور فئة الشباب وإنشاء أحزاب سياسية ونقابات مستقلة رغم أنها أدت لاضطرابات واعتصامات فئوية.

أما عن السليبات فقد تمثلت في سيطرة الإخوان المسلمين على مكتسبات الثورة واحتلت الأحزاب الدينية المشهد السياسي وسعي الإخوان المسلمين إلى أخونة الدولة والسيطرة على المناصب القيادية والسياسية والتنفيذية والمقاعد والمناصب وعدم وجود تكافؤ بين الإسلام السياسي والأحزاب السياسية الأخرى وتدني الأحوال الاقتصادية وظهور أزمات اقتصادية وسياسية وحالات الانفلات الأمني وظهور تعددية حزبية ضعيفة ووصول عدد الأحزاب لأكثر نم ٨٠ حزب سياسي مما أدى لتشابه الأهداف والبرامج الحزبية وتطبيق نظام السيطرة والاستحواذ والإقصاء من قبل الإخوان المسلمين لباقي الأحزاب السياسية الأمر الذي أدى لانقسامات وانشقاقات واحتقانات سياسية بمصر.

وأشارت نتائج الدراسة أن الرؤى والتوجهات للأحزاب السياسية الليبرالية لم تتفق مع الأحزاب الدينية الإسلام السياسي ولا يوجد علاقة مع القيادة السياسية المتمثلة في الرئيس مرسي بسبب الإقصاء والاستحواذ والتهميش.

ولم يكن تداول السلطة بمصر بشكل ديمقراطي إلا بعد تحديث العملية الانتخابية وتكون بشكل إلكتروني وأيضاً رحيل الأخوان المسلمين حكم مصر.

أما عن تطور الأداء السياسي بمصر يأتي من خلال تعديل الدستور وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وتغيير منهج الممارسة الحزبية والأحزاب من المنهج الأكاديمي إلى الالتحام الشعبي وتكوين قاعدة جماهيرية للأحزاب من خلال التوعية وتوضيح برامج الأحزاب والتركيز على جوانب المشاركة السياسية ومحاربة الفساد وتنمية الوعي والاهتمام بالشباب وترك الإخوان المسلمين حكم مصر.

وعن الخطاب السياسي للرئيس مرسي هو خطاب هزلي وغير مفهوم ويفتقد المصداقية والخبرة السياسية ولم يتناسب مع رئيس الجمهورية ولم يكن له أي كاريزما وهو يخاطب الأهل والعشيرة ولم يكن له أي تأثير على المواطن والشارع السياسي.

وأبرزت نتائج الدراسة أن المشكلات التي تواجه المجتمع هي مشكلات عديدة منها اقتصادية وهي تدني الأحوال والأوضاع الاقتصادية وزيادة معدل البطالة والأزمات المختلفة من الخبز والبنزين وارتفاع الأسعار وأيضاً مشكلات سياسية تتمثل في الاعتصامات والإضرابات والثورة المضادة والانفلات الأمني وعدم إدارة البلاد بطريقة اقتصادية صحيحة واستحواذ واحتقان سياسي بسبب نظام الحكم الإخواني كلها من صنع الفلول ورجال مبارك والإخوان المسلمين بسبب الصراع على المقاعد والمناصب.

الثاني عشر : مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات.

١) ما هي اتجاهات الصفوة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير؟

اتضح من خلال حالات الدراسة ان هناك اتجاهات مختلفة للصفوة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير حيث كان له تأثير سابقاً على النظام السياسي بمصر وتم حل الحزب الوطني بحكم قضائي وحدث تأثير وتغيير بالمشهد السياسي للصفوة فظهرت صفوة جديدة

تمثلت في الصفوة الدينية والأحزاب الليبرالية الجديدة وسعت الصفوة القديمة المتمثلة في أبناء الحزب الوطني المنحل ورجال الأعمال الرأسماليين المنتمين للنظام السابق في تأسيس أحزاب سياسية والاشتراك في أحزاب ليبرالية مختلفة، الأمر الذي أدى لظهور تحالفات سياسية تتمثل في التيار الشعبي وجبهة الإنقاذ وحركة تمرد، كما حدثت تحالفات سياسية بين الأحزاب الليبرالية الجديدة والقديمة وبين أبناء الحزب الوطني المنحل وظهرت صفوة جديدة متمثلة في أحزاب دينية تسمى بالإسلام السياسي قامت بتأسيس أحزاب ذات مرجعية دينية تتمثل في حزب الحرية والعدالة وحزب النور وحزب الوسط وقام الإسلام السياسي بتأسيس تحالفات سياسية بين الأحزاب الدينية هدفها الاستيلاء على السلطة والمقاعد وتحقيق مصالح وأهداف شخصية.

٢) ما هي المعوقات التي تواجه أعضاء ورموز الصفوة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير؟

تبين من خلال حالات الدراسة أن المعوقات التي تواجه الصفوة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير تتمثل في الاعتصامات والاضطرابات السياسية والانفلات الأمني وانفراد فصيل واحد بالسلطة وهو الأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية وهناك سيطرة واستحواذ من قبل هذا الفصيل وأن جميع القرارات السياسية التي تصدرها القيادة السياسية كلها قرارات متضاربة وغير سليمة وهي تصب في مصلحة الإخوان المسلمين ومكتب الإرشاد هدفها أخونة الدولة وأن النظام السياسي قائم على الاستبداد والفاشية الدينية، الأمر الذي يؤدي لوجود حالات احتقان سياسي بالمجتمع ويزيد من معدل الاضطرابات وأن النظام السياسي للرئيس مرسي الموجود يفرض قيود على الممارسة وأدى لوجود صراعات وأن من المعوقات أنه تم إلغاء الدعم المالي والتمويلي للأحزاب السياسية، الأمر الذي أدى لضعف هذه الأحزاب عن الممارسة الحزبية ودورها في المشاركة السياسية وتراجع بعض رموز الصفوة عند دور المشاركة والممارسة بسبب أنها كانت تعتمد على جانب التمويل للحزب وأن إدارة الدولة كانت تتم بطريقة غير صحيحة وضعيفة وسوء الخبرة السياسية أدى لانقسام المجتمع إلى ديني وليبرالي الأمر الذي أدى لوجود انشقاقات وانقسامات

وصراعات على المقاعد والسلطة بين المعسكر القديم المتمثل في أبناء الحزب الوطني وأيضاً الأحزاب الليبرالية كان هدفهم إسقاط النظام السياسي الموجود للرئيس مرسي وأيضاً صراعات بين معسكر الإخوان المسلمين والتيارات السياسية المختلفة وأيضاً عدم وجود أي تحالف بين التيار الإسلامي والتيارات السياسية بل صراعات بينهما على الكراسي والمناصب كل هذه الجوانب كانت تواجه وتعوق الصفوة وتؤدي لتراجع دور المشاركة السياسية.

٣) ما هي الإسهامات الفعلية التي قدمتها الثورة للنظام السياسي؟

أكدت حالات الدراسة أن ثورة ٢٥ يناير كان لها إسهامات وسلبيات وتأتي أهم الإسهامات والتي تمثلت في ظهور التعددية الحزبية حيث تم تأسيس أكثر من ٨٠ حزب سياسي الأمر الذي لم يحدث من قبل حيث كان في الماضي من الصعوبة تأسيس حزب سياسي ولكن أصبح الآن وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير تأسيس الأحزاب يأتي بالإخطار عن طريق لجنة شئون الأحزاب التي تعتبر إحدى أهم ممارسة الديمقراطية هو حرية تأسيس أحزاب ورغم أنه تم زيادة معدل الأحزاب بمصر الأمر الذي أدى لتداخل برامجها وتشابك أهدافها الحزبية والسياسية مما أدى لضعف دورها إلا أنه أدى إلى زيادة معدل الديمقراطية.

كما تأتي أهم الإسهامات في مشاركة جميع أفراد وفئات المجتمع في عملية المشاركة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير حيث ظهر الإسلام السياسي والذي يتمثل في جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية الدينية وأصبح هناك ممارسة للعمل السياسي للإسلام السياسي في أوسع نطاق حيث ما قبل ثورة يناير كان من الصعب ان نجد نشاطاً نقابياً أو سياسياً أو طلابياً من المشاركين الإسلاميين وقد استطاعوا أخيراً أن يكونوا في المقدمة في تشكيل مجلس الشعب والشورى لعام ٢٠١٢م.

كما ظهرت حركات وتيارات مختلفة مثل جبهة الإنقاذ وجبهة الضمير وحركة تمرد وأحزاب سياسية ذات توجهات مختلفة لم تكن موجودة من قبل، كما تم كسر حاجز الخوف بالنسبة لجميع فئات وأطياف الشعب وأصبح هناك حرية في تأسيس النقابات العمالية والمهنية والمتمثلة في النقابات المتوازنة والمستقلة كل هذا أعطى مساحة كبيرة من

الديمقراطية وأصبح الإعلام له دور وتأثير ،إيجابي في انضمام الأفراد للأحزاب السياسية ودور في إظهار الحقيقة وظهور وعي وفكر وإرادة للشعب رغم أن الإخوان المسلمين احتلوا المشهد السياسي بمصر إلا أن التجربة كان لها تأثير على النظام السياسي بمصر وأصبح هناك تعددية حزبية وأفرزت هذه التعديدية نخب جديدة في المشهد السياسي.

٤) ما هي المتغيرات الاجتماعية والسياسية للصفوة بعد الثورة ؟

اتضح من خلال حالات الدراسة أن المتغيرات الاجتماعية والسياسية للصفوة التي حدثت بعد ثورة ٢٥ يناير كان هناك متغيرات سياسية واجتماعية وأصبح هناك حراك سياسي صعود طبقات واختفاء طبقات من المشهد السياسي وأصبحت الصفوة الدينية المتمثلة في الإسلام السياسي تحتل المشهد السياسي بدلاً من الصفوة القديمة التي كانت موجودة في النظام السياسي السابق لحسني مبارك والأحزاب الليبرالية والرأسمالية القديمة التي كانت موجودة قبل ثورة يناير واحتل المشهد طبقات جديدة متمثلة في أحزاب سياسية ذات توجهات دينية تسمى بالإسلام السياسي المتمثلة في حزب الحرية والعدالة وحزب النور وحزب الوسط حيث أصبحت الصفوة الدينية لها دور بارز في الحياة السياسية ولها دور في الأنشطة السياسية المتمثلة في الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية على المقاعد والكراسي لمجلسي الشعب والشورى حيث يسيطر عليها الإسلام السياسي بكل أحزابه واحتلوا الأغلبية في البرلمان.

كما احتلوا مناصب سياسية وقيادية وتنفيذية بمصر وأصبحت هذه الصفوة الدينية تتحكم في بناء وتوزيع القوة في مصر وتلعب الصفوة السياسية بالأحزاب السياسية الدينية دور أساسي في بناء القوة وأصبح لها تأثيرعلى النظام السياسي وتقوم بتوزيع المناصب التنفيذية والسياسية بمصر وظهرت رؤى وتوجهات للإسلام السياسي بمصر وظهرت الأحزاب الليبرالية ولم يكن هناك اتفاق مع القيادة السياسية وبين الأحزاب السياسية الليبرالية ومن المتغيرات الاجتماعية ظهور جماعة الإخوان المسلمين ولم يتوقع أحد وصولهم للحكم وظهرت مشكلات اجتماعية وسياسية متمثلة في الانفلات الأمني والاضطرابات وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

التوصيات :

١. زيادة مناخ ديمقراطي يشجع على المشاركة السياسية من خلال اللوائح والقوانين التشريعية الخاصة بعملية المشاركة.

٢. عدم تدخل لجنة شئون الأحزاب في الشئون الداخلية لأحزاب المعارضة حتى لا تعوق جونب خط سير الممارسة الحزبية والمشاركة السياسية لتلك الأحزاب.

٣. العمل على زيادة الدعم المالي للأحزاب السياسية من قبل الحكومة حتى يتمكن كل حزب من زيادة الانتشار في جميع المحافظات من خلال زيادة عدد المقارات.

الهوامش

(١) حسن نافعة، الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في على الدين هلال، النظام السياسي المصري، التغيير والاستمرار، أعمال المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية، مكتبة النهضة، ب.ت، ص٣٩.

(٢) السيد عبد الرحيم الزيات، الأبعاد المعرفية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، الجزء الأول، ص٤٧.

(٣) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص٧٠.

(٤) سميرة محمد شندي، علم النفس الاجتماعي، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢٠٠٥، ص٩٣-٩٤ .

(٥) أحمد زايد، تناقضات الحداثة في مصر، سلسلة الفكر، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص١٧٣.

(٦) إسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص١١٦.

(٧) أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية "التعريف والمجال الاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣، ص٨٧.

(٨) إسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص١١٧.

(٩) زاهر شعبان، النظام السياسي والحركات السياسية في اندونيسيا وباكستان، رسالة ماجستير، مكتبة جامعة القاهرة، ٢٠١١.

(١٠) سالي محمود المرسي، الحزب الوطني الديمقراطي والنظام السياسي في مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩.

(١١) مخلوف بشير، الأبعاد السياسية والاجتماعية للتعددية الحزبية في الجزائر في الفترة من (١٩٨٨-١٩٩٥) رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ٢٠٠١.

(١٢) هند محمد الشمندي محمد، العلاقات القرابية وأثرها في بناء القوة السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة سوهاج، ٢٠٠٢.

(١٣) فتحية محمد نور إبراهيم، الصفوة وبناء القوة في المجتمع السوداني، ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١.

(١٤) علي سالم الحبوري، التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في المغرب، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١١.

(١٥) خالد عزت حسين، التعددية الحزبية والوعي السياسي لدى الشباب في مصر، جامعة المنصورة، ماجستير، ٢٠٠٨.

(16) Alan Swingewood, A Short History of Sociological Thought, Macmillan Press Ltd, third edition, 2000, p. 42

(17) Etienne Balibar, Masses, Classes, Ideas, Studies on Politics Philosophy Before and After Marx, Routledge, London, 1994, p. 162.

(١٨) صابر عبد ربه، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، مرجع سابق، ص٨٤.

(١٩) إسماعيل على سعد، علم الاجتماعي السياسي بين السياسة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٩٩، ص٢٠٠ ، ٢٠١.

(٢٠) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص١٩٧.